داود البصري ☆

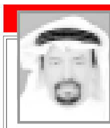

نائب الرئيس الأميركي يزهو بصهيونيته

لعل من عجائب الأزمان وصاريف القدر أن يخرج علينا نائب الرئيس الأميركي الحالي السيد جو بايدن بخطبته العرمرمية البتراء والمشوهة التي ألقاها يوم الخميس الماضي في جامعة تل أبيب الإسرائيلية، وحيث كانت تلك الكلمة أكثر من مفجعة بل إنها تجاوزت المصيبة بكثير، خصوصا وأن نائب الرئيس قد نصب نفسه وسيطا منصف وعادلا لحل أزمة المفاوضات بين العرب وإسرائيل، فإذا به يفتخر علنا ويتباهى بصهيونيته المفرطة التي تفوقت حتى على صهيونية عتاة الصهاينة والمستوطنين من العنصريين الذين يولغون بسفك وشرب دماء العرب، فخرج بذلك عن حياديته المفترضة ولحس بأسرع من البرق إدانته اللفظية التي أعلنها في رام الله ضد بناء المستوطنات، وأثبت على الملأ من أن سمعته الصهيونية السابقة ليست مجرد إشاعة أو مبالغة إعلامية بل إنها تحصيل حاصل مأساوي وتلخيص مريع لأزمة السياسة الأميركية في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموما. لقد انطلق مهندس ومخترع ملف تقسيم العراق على سجيته وأعرب عن عاطفية شديدة ومبالغ بها للغاية وهو يقرض الشعر والأدب ويبث لواعج الغرام والعشق والوجد لسياسة الدولة الصهيونية العنصرية ويشيد بعبقرية أبناء العصابات الصهيونية وهم يبقرون بطون الحوامل ويصرعون الأطفال والشيوخ ويغتصبون الأرض والكرامة ويهودون القدس عبر سرقة علنية وواضحة هي القمة في العنجهية والحقارة. لقد أعلن جوزيف بايدن بكل صلافة وجرأة وعدم مسؤولية أنه يعتبر نفسه ابنا بارا للعجوز الصهيونية الشمطاء ورئيسة وزراء إسرائيل السابقة غولدا مائير! لا بل إنه كان يناقش والده الصهيوني أيضا في كيفية أن يكون صهيونياً صالحاً وأصيلاً!، لقد كان خطاب بايدن الذي ذاب عشقا وهياما وغراما في الذات الصهيونية والعنصرية لا يمثل إهانة للأمة العربية وللشعب العربي وللشعوب الإسلامية بقدر ما يمثل إهانة حقيقية للقيم الأميركية الحقة وللمبادئ المعلنة للمؤسسين الأوائل للولايات المتحدة والمتعلقة بحق الشعوب في تقرير المصير وهي المبادئ العظيمة التي أرساها الرئيس الأميركي الشهير ويلسون في أوائل القرن العشرين والتي كانت منهجا نضاليا للشعوب الساعية للتحرر والاستقلال. لقد أهان جو بايدن الولايات المتحدة الأميركية أبشع إهانة ووجه ضربة حقيقية الى كل الساعين للانتصار في الحرب ضد الإرهاب الدولي لكونه قد مجد ودافع عن إرهاب الدولة الإسرائيلية وهو أبشع أنواع الإرهاب. لقد كان خطاب بايدن في الجامعة الإسرائيلية تعبيرا فجا وواضحا عن تخبط السياسة الأميركية وفشلها الواضح في التطابق مع القيم والشعارات المعلنة ولحقوق الشعوب، كما أنها ستساهم في زيادة الإرهاب في المنطقة وتعرقل كل جهود البناء والسلام والتنمية الحقيقية في الشرق الأوسط، ولا أدري كيف سيستطيع بايدن هذا أن يقنعنا حقيقة بالنوايا المخلصة للإدارة الأميركية في العراق وفلسطين وأفغانستان والخليج العربي والحرب ضد الإرهاب وهو يضع البيض الأميركي بأكمله في السلة الإسرائيلية والصهيونية ؟ ولا أدري كيف تطلب الإدارة الأميركية من الشعوب العربية والإسلامية الوقوف معها ونائب الرئيس الأميركي يحمل كل هذا الوله والتحيز والوجد لدولة إسرائيل التي راودها عن نفسها في تلك الخطبة الصهيونية البتراء؟ من الواضح أن جو بايدن قد عبر بصراحة عن مكنونات نفسه وتصرف بعنجهية لا مثيل لها في تاريخ السياسة الأميركية وحيث تحولت كل الطاقات الأميركية والقيم الحضارية الخلاقة لخادمة ذليلة في بلاط الحركة الصهيونية العالمية!.. لقد كان خطابا بائسا وسقيما يعبر من دون شك عن بؤس السياسة الأميركية المفجع وعن تراجعها القيمي والحضاري والإنساني.. فهنيئا لجو بايدن بأمه غولدا مائير؟

> أعلن جوزيف بايدن بكل صلافة أنه يعتبر نفسه ابنا باراً للعجوز الصهيونية الشمطاء غولدا مائير

☆ كاتب عراقي
dawoodalbasri@hotmail.com

د. عبدالعظيم محمود حنفي ☆

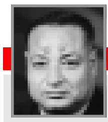

الذكرى العشرون لانهيار نظام الحزب الواحد في روسيا

روسيا مطالبة بإجراءات ليبرالية تمنح الأحزاب الصغيرة فرصة للوصول إلى المجالس التشريعية

احتفل الليبراليون الروس بالذكرى العشرين لإلغاء المادة السادسة من الدستور السوفياتي التي كانت تنص على أن الحزب الشيوعي السوفياتي يعتبر الحزب الوحيد القائد للبلاد والموجه لسياستها. وقد تم إلغاء تلك المادة في المؤتمر الثالث لمجلس نواب الشعب السوفياتي الذي انعقد في بداية مارس من العام 1990. تلك الخطوة التي أدت إلى انهيار نظام الحزب الواحد، وبدأت الاحزاب بالظهور بشكل كثيف حتى تجاوز عددها مئة وخمسين حزبا بداية تسعينيات القرن الماضي.ولم يتبق من تلك الأحزاب حتى يومنا هذا إلا سبعة فقط، أربعة منها ممثلة في مجلس البرلمان الروسي الدوما وفي المجالس التشريعية المحلية.

ما تقييم الروس للخطوة التي تم اتخاذها منذ عشرين عاما؟ يريد بعض الروس ايهامنا في خلط لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي طالت روسيا ان يقولوا لنا ان الروس نادمون على هذه الخطوة لانهم يرون أن انهيار الحزب الشيوعي السوفياتي أدى إلى انهيار البلاد، و أن ذلك الحزب في الواقع صنع التاريخ السوفياتي. وأنه لا معنى لوجود الأحزاب الروسية الحالية، ولا يمكن إنشاء حزب حقيقي في روسيا إلا من أعلى هرم السلطة. ولا يمكن للشارع الروسي أن ينتج إلا الفوضى والثورات.ويستشهدون بالصين التي تطبق نظام الحزب الواحد وانها ستسبق قريبا الولايات المتحدة في التطور.وان روسيا أضحت ضعيفة. والحق أن هذا الحكم يستند إلى مقارنة معيبة خاطئة بين روسيا والاتحاد السوفياتي ، إن روسيا ضعيفة قياساً على المعايير السوفياتية. ولكن روسيا ما زالت تمتلك قدرات هائلة وكافية للتأثير على الستراتيجية الأمنية الأميركية في أي بلد من بلدان العالم. وبلد يتمتع بمثل هذا القدر من التأثير والنفوذ على قوة عسكرية عظمى لا يمكن اعتباره ضعيفا. والواقع أن المسألة ليست قوة روسيا في حد ذاتها، ولكن ما إذا كانت روسيا قادرة على تركيز هذه القوة وفرضها بذكاء، بمزيد من الديمقراطية . ففلسفة الدولة نصف الديمقراطية ونصف السلطوية لا تقود الى النجاح الكبير، بل هي عنوان الفشل والتردد وضعف الابداع . وروسيا مطالبة من قبل مثقفيها بإجراءات ليبرالية تمنح الأحزاب الصغيرة فرصة للوصول إلى المجالس التشريعية، وان تتمكن الأحزاب التي تجتاز حاجز الخمسة في المئة من إرسال نائب واحد ليمثلها في المجالس التشريعية. فلا شك ان نظام التعددية الحزبية يصب في مصلحة روسيا، و أكثر البلاد الأوروبية تطورا تلك التي يطبق فيها نظام التعددية الحزبية. من جهة أخرى، لابد من توسيع مشاركة الشعب الروسي في صنع القرار.

احدى الباحثات الروسيات في شؤون النخبة السياسية حددت عدد الأشخاص، الذين يشاركون في اتخاذ القرارات المهمة في روسيا، بأنهم 1016 شخصاً فقط. ويمكن تقسيم هؤلاء الساسة إلى 4 أصناف: أولها صنف الصقور، أي أنصار الإجراءات الصارمة. وخير من يمثل هذا الصنف: رئيس الوزراء فلاديمير بوتين، الذي تصفه احدى الخبيرات في علم النفس السياسي بالحزم والاستقلالية والتأني في اتخاذ القرار. أما الصنف الثاني فهو صنف الدلافين أو الذين يميلون إلى السلاسة في تحقيق التغيرات. ويعتبر الرئيس ميدفيديف خير ممثل لهذا الصنف من الساسة. فهو يتمتع بحدس جيد ويسير نحو هدفه بهدوء ولطف وثبات. والصنف الثالث صنف الطواويس، الذي يضم في صفوفه شخصيات مشهورة على مستوى الشارع. ويعتبر زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي فلاديمير جيرنوفسكي، ممثلا لهذا الصنف. فقد عرف عنه حبه لطرح الأفكار والشعارات الشعبوية، بغض النظر عن ما إذا كانت قابلة للتحقيق أم لا. أمّا الصنف الرابع والأخير فهو صنف الماموث، ويضم ساسةً يعارضون أي نوع من أنواع التغيير. وهم في الغالب من فئة الحرس السوفياتي القديم، الذي يتمسك بآراء، أكل الدهر عليها وشرب. ومن أبرز ممثلي هذا الصنف زعيم الحزب الشيوعي غينادي زيوغانوفنشرت . واقع الامر ان روسيا تتعلثم في عملية التحول الديمقراطي لكنها على التراك قد تتعثر ولكنها ماضية في طريقها ولو ببطء ومن قبيل ذلك إن إدارة الرئيس دميتري مدفيديف تعمل على تحويل المنظومة السياسية في روسيا إلى ثنائية حزبية. بين حزب "روسيا العادلة" وحزب "روسيا الموحدة" الحاكم. حتى ولو الكرملين يسعى من خلال ذلك إلى تحجيم دور الحزب الشيوعي، الذي لا يكف عن مواجهة الحكومة بأشد الانتقادات. لأن الشيوعيين الروس يأملون بتوسيع قاعدتهم الشعبية في ظروف الأزمة وتزايد الاستياء الشعبي.فالفرصة في ظروف الأزمات خير معين للاحزاب الشيوعية تاريخيا لتحقيق طموحاتهم. فقد لوحظ أن عدد طلبات الانتساب إلى الحزب الشيوعي تضاعف في الأشهر الثلاثة اللاحقة للأزمة الاقتصادية مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

ومع ان الكتابات الغربية تشدد على أن الرئاسة الروسية هي المؤسسة الوحيدة التي يتقبلها الشعب الروسي باعتبارها شرعية (على عكس الحال بالنسبة للمؤسستين التشريعية والقضائية، اللتين يرى الشعب الروسي أنهما فاسدتان وعاجزتان) وان هناك حزبا واحدا قويا يقوم بوظائف الحزب الشيوعي القديم ومن ثم هناك ديكتاتورية في روسيا . ارى انه لا يعنى وجود حزب روسيا الموحدة القوى حزب بوتين الذى اوصل دميتري ميدفيديف الى قمة الهرم السياسى فى روسيا ان النظام ديكتاتورى . فاليابان ذات الحزب الواحد فعلياً، أكثر ديمقراطية من النظام الشمولي. ولا يرجع هذا إلى هيكلها المؤسسي القائم على القانون فحسب، بل يرجع أيضاً إلى ثقافة المسؤولية السائدة في اليابان. وهناك يحرص النخبة من أهل الحزب الحاكم على التفاعل مع الهموم الشعبية والحالة المزاجية للناس ورغم قصور النظام الروسي مقارنة بالتداول الصريح للسلطة بين حزبين سياسيين أو أكثر في اليابان ، إلا أن تطور حزب روسيا الموحدة إلى شيء مشابه للحزب الديمقراطي الليبرالي في اليابان من شأنه أن يجعل روسيا في موقف أفضل مقارنة بالنظام الشخصي الحالي المقتصر على الكرملين. ورغم تاريخ روسيا بعد العام 1917، إلا أن وجود حزب سياسي واحد مهيمن أفضل من عدم وجود أية أحزاب على الإطلاق. وفي شريط فيديو على مدونته وصف "ميدفيديف" القمع الذي مارسه ستالين بأنه "أحد أكبر المآسي في التاريخ الروسي"، وعبر عن قلقه من أنه "حتى اليوم يمكننا السماع من بعض الأشخاص أن هؤلاء الضحايا كان دمهم مبرراً بسبب الأهداف العليا للدولة"، وقال: "لا يمكن للتنمية في أي بلد، ولا لنجاحاتها وطموحاتها أن تقام على حساب الألم والخسارة البشرية.

☆ خبير مصري في الشؤون الستراتيجية
mahmoudhanafia@gmail.com

"الإضراب" يتعارض مع المواطنة الصالحة

د. خالد عايد الجنفاوي ☆

نتفهم مطالبة بعض الموظفين الحكوميين إقرار بعض الزيادات والامتيازات المالية، والتي يعتقدون أنهم يستحقونها. لكن هذا لا يستدعي إطلاقاً تهديدهم بالإضراب والتوقف عن العمل في الجهات الحكومية المختلفة لما سيؤدي له ذلك التصعيد غير الضروري من تأثير سلبي على المصالح الحيوية للبلد وتعطيلاً لمصالح المواطنين. بل أن التهديد بالإضراب وفق رأينا ربما يتعارض بشكل مباشر مع القيام بالمسؤوليات الوطنية والمدنية والوظيفية، والتي من ضمنها وضع الأهداف والقيم المجتمعية فوق المصالح الشخصية الضيقة!

وكما أن "المواطنة الصالحة" تتطلب قيام الفرد الكويتي بأداء الواجبات والمسؤوليات الاجتماعية التي تهدف نحو تطوير المجتمع فهي أيضاً تنطبق بشكل مباشر على أداء واجبات ومسؤوليات الوظيفة بشكل كامل. لا فرق مثلاً بين الوفاء بالمهمات الوظيفية التقليدية وبين ما هو مفروض أن يمارسه المواطن الكويتي من نشاطات إيجابية تجاه مجتمعه.

أضف إلى ذلك، إذا كانت المسؤولية المدنية- قبول العيش في مجتمع مدني- تحتم على المواطن الكويتي العادي احترام قوانين بلده والسعي نحو تقوية الوحدة الوطنية والحفاظ على الممتلكات العامة. فهي أيضاً أي "المواطنة الصالحة" تتطلب قيام الموظف الحكومي الإيفاء بمسؤولياته تجاه الوطن الذي ينتمي إليه وتجاه مواطنيه وبأفضل شكل ممكن.

ومن جهة أخرى، التهديد بالإضراب عن العمل يتعارض أيضاً مع كثير من أهداف خطط التنمية أو السعي الى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي يستطيع منافسة الاقتصاديات المجاورة النشطة. فتنفيذ أهداف الخطة التنموية الحالية يستند بشكل واضح الى توقع تأدية الموظف الحكومي وبشكل خاص أداء واجباته الوظيفية والتي يتلقى مقابلها راتباً شهرياً. فمن دون ايفاء هذا الموظف الحكومي بما يجب عليه الإيفاء به من مساهمات متوقعة ترفع مستوى إنتاجيته، فلا نعرف كيف سنتمكن لاحقاً من تحقيق أهدافنا الوطنية في هذا السياق، بل كيف له- الموظف الحكومي- أن يتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية المستقبلية والتي سترتكز أكثر من الآن على رفع مستوى الإنتاجية والإتقان والمهنية الجادة.

ما نحتاجه في الوقت الحالي هو الالتفات الى مصالحنا الوطنية المشتركة والمساهمة الايجابية في تطوير الكويت، وليس التهديد بالإضرابات المفاجئة وعدم إتاحة الفرصة للجهات القانونية الحكومية التعامل مع الزيادات المالية بشكل منظم ومتناسق. هذا النوع من التصعيد لن يؤدي، وفق رأينا الا إلى الفوضى وإرباك العمل في الجهات الحكومية المختلفة. ومن ستتعطل مصالح جراء هذا الأمر هو الموظف المضرب نفسه، فهو بشكل أو بآخر وكمواطن كويتي سيعاني بشكل مباشر من تعطيل مصالح ومراجعاته!

> ما نحتاجه هو الالتفات إلى مصالحنا الوطنية المشتركة والمساهمة الإيجابية في تطوير الكويت

☆ كاتب كويتي
khaledaljenfawi@yahoo.com

مهى عون☆

ستراتيجية دفاعية أم ستراتيجية إيرانية؟

الحديث عن تكامل الجيش اللبناني والمقاومة يعني اضعاف المؤسسة العسكرية لمصلحة "حزب الله"

قد تطول لائحة العناوين التي طرحت على طاولة الحوار في القصر الجمهوري في لبنان. وهي عادة سيئة باتت معتمدة من الزعماء السياسيين في لبنان للمواربة ومن أجل الهروب من مواجهة الوقائع بالأسماء، عن طريق الاختباء وراء تسميات وتوصيفات مختلفة. "إستراتيجية دفاعية"، "حماية لبنان"، "لبنان دولة مساندة، أم دولة مواجهة" وآخر هذه المقولات البدع "التكامل بين الجيش والمقاومة". وبدل أن يقوم النقاش على الجوهر يقوم على الشكل، وعلى الشطارة والمزايدة والمبارزة في اختراع التعابير والمقولات. في الحقيقة يئس اللبنانيون من جدوى هذه المسرحيات، وباتوا غير قابلين لتصديق كل هذه الخزعبلات. ونظراً الى ما أدت إليه هذه "الطاولة"، وأسوة بسابقاتها، ربما قد يكون من الأشرف الاحجام في المستقبل عن عقد هذا النوع من "الطاولات" حتى لا يظهر على الملأ مدى الانقسام والتنافر بين مختلف مكونات هذه السلطة المفترض أنها مؤتمنة على مصير البلاد والعباد، وحتى لا يظهر في وضح النهار درك العجز في صناعة القرار اللبناني الداخلي.

هذا في وقت بات معروفاً أن الذي عنى ويعني السلطة فقط في لبنان هو موقف وبالتالي قرار واضح وصريح تجاه سلاح "حزب الله" لا أكثر ولا أقل. وهو موقف تعجز حتى الساعة الدولة اللبنانية عن صياغته. وهنا بيت القصيد. وكل ما عدا ذلك هو من الإنشاء وتركيب الجمل والعبارات الفضفاضة الفارغة. والعجز الرسمي في لبنان كما بات أيضاً معروفاً هو بسبب ما أفرزه اتفاق الدوحة، أي في قيام حكومة وحدة وطنية دائمة الانقسام على نفسها.حكومة وحدة وطنية محكومة بالتعطيل.لذا نرى تمثيليات صناعة القرار عن طريق خلق مؤسسات رديفة لهذه الحكومة،بات إعادة خلقها كل مدة عرفاً وتقليدا متبعاً للهروب من الاستحقاقات الداهمة والمستجدة، والتي هي في المرحلة القائمة فائقة الخطورة نظراً للتهديدات الإسرائيلية المتكررة لتهديم هذا البلد الصغير على رؤوس أبنائه.

يحتج اللبنانيون في أغلبية أدبياتهم وفي أحاديثهم الخاصة والعامة على هذا التقصير ويتأففون من عجز الدولة عن أداء ما هو مطلوب منها خصوصا في ما يتعلق بتطبيق واحترام القرارات الدولية. وعلى خلفية هذه الحالة الاحتجاجية المزمنة، طرح الرئيس سليمان رؤيته الخاصة لمخرج من المفترض أن يشكل رداً مرضياً ومطمئناً لهذه الشريحة الواسعة من اللبنانيين والتي تطالب بدور أساسي وأولي للجيش اللبناني دونما الجيوش والأحزاب المسلحة الأخرى. فاعتبر وفي حديث أخير له وقبيل انعقاد طاولة الحوار أن "عمل المقاومة يبدأ بعد الاحتلال أو في حال عجز الجيش عن القيام أو تراجعه تحت ضغط العدو أو طلب المؤازرة من المقاومة".

كلام واضح وصريح ومباشر للرئيس سليمان، ولكنه صحيح بالمطلق ومن الناحية الميدانية فقط. وإذا كان هذا الموقف صادراً عن رجل عسكري متمرس في الشؤون القتالية، لكنه حمال أوجه من الناحية السياسية على المستويين القريب والبعيد. إذ لابد من طرح بعض الأسئلة بشأن المضمون السياسي لهذا الاقتراح ولهذه النظرية. منها على سبيل المثال يعني تداعيات ونتائج توكيل "المقاومة" بالتدخل بعد حصول الاحتلال.

وإذا كان ارتكاز الرئيس سليمان على القانون والشرائع الإنسانية والدولية والتي تقر بحق المقاومة الشعبية عند حصول الاحتلال، واعتبر أن حصول تدخل المقاومة بشكل عفوي عند انهيار الجيش اللبناني أمام ضخامة القوة الضاربة للعدو،هو حق وواجب، فالسؤال هو حول الضمانات أو القواعد والأطر غير الواضحة والتي لم يشر إليها الرئيس اللبناني، والتي قد تكون أساسية، بل وإلزامية حتى تضع ضوابط وتحد دور الحزب، وتنظم سلوكه في المرحلة اللاحقة، لثنيه عن استغلال "توكيل" تدخله في ساحة المعركة، بغض النظر عن احتمال الانتصار أو الهزيمة فيها. لأنه قد لا يكون مستبعداً أن يتكرر سيناريو الجنوب على امتداد الوطن. ويكون في إسكات كل الأصوات النشاز ،من أجل التحكم النهائي بكل مفاصل الدولة كما سبق وحدث بعد أن هيمن "حزب الله" بالكامل على منطقة الجنوب مجبراً حركة "أمل" والأحزاب المسيحية الأخرى على الانكفاء والانسحاب من ساحة المعركة، وبالتالي على التواري عن القرار في الجنوب وحصره فقط بيد "حزب الله".

هذا مع العلم أن إيديولوجية "حزب الله" وفلسفته العسكرية هي قائمة على مبادئ قد تكون مغايرة لما نص عليه الدستور اللبناني، وأحياناً مناقضة له، في ما يتعلق بدور القوى المسلحة والجيش اللبناني على الصعيدين الداخلي والخارجي.

والسؤال التالي هو عن استعداد الحزب لمجاراة أو الالتحاق بأي عملية سلام مقبلة في المنطقة، كأن يجاري لبنان سورية في هذا المسار، وهو موقف غير وارد في ثقافة الحزب نسبة لإيديولوجية الولي الفقيه العازمة على محو دولة إسرائيل من الوجود. بمعنى أن لبنان في يد "حزب الله" هو بمثابة "دولة سبارتا"، دولة قائمة ومصيرها وفلسفتها هي ساحة المعركة إلى حين إزالة إسرائيل من الوجود، أسوة بإيديولوجية ولاية الفقيه والذي كان قد أعلن في خطاب سابق له أمين عام "حزب الله" السيد حسن نصر الله "بأنه يفخر بأن يكون فرداً بولاية الفقيه".

وإن وجب الإشارة هنا وجب التنويه إلى أمر مهم، وهو أن "المقاومة" مثلما سماها الرئيس سليمان، وليس "حزب الله" هي حزب في الواقع وليست مقاومة شعبية جامعة لكل الأطياف والشرائح الشعبية، وتمثل فكرة وطائفة ومذهبا محدودا، ولا تحظى بإجماع وتأييد غالبية الشعب اللبناني. فكيف يراهن الرئيس سليمان على تسميتها بـ"المقاومة" ويحولها إلى مفهوم المقاومة الشعبية بالمطلق وهي مقاومة محصورة بحزب وطائفة؟

ولابد من الإشارة أيضاً إلى أن المقاومة، أي مقاومة "حزب الله"، هي رافضة لكل ما يصدر عن المراجع الدولية من قرارات، بل تغيبها، وتراوغ في مسألة الالتزام بها وتطبيقها فعليا على الأرض. والذي يرد من الجنوب ومن طريقة تعامل الحزب مع القوات الدولية يؤكد على تمدد شبكة الحزب القتالية على مختلف الأراضي في الجنوب، وهو ما يتعارض مع القرار 1701. ناهيك عن المناوشات الدائمة للحزب مع القوات الدولية، ما يشي بتقبله لتواجد هذه القوات على أرض الجنوب على مضض. فكيف ينوي الرئيس سليمان التعامل مع المراجع الدولية بعد أن يكون قد أوكل المقاومة الإسلامية بدور الدفاع عن الوطن، وبالتالي أعطاها بشكل بديهي دوراً سياسياً يتعلق بنتائج هذه الحرب المفترضة؟

في النهاية لا بد من الإضاءة على أمر فائق الخطورة وهو اعتبار الرئيس سليمان لاندحار الجيش أمرا ممكنا وواردا. ويمكن أن يكون محقاً نسبة لضآلة وضعف العتاد العسكري اللبناني، ولشح قلة موارد الدعم الخارجي له، مقارنة بالقوة الضاربة الإسرائيلية الفائقة التجهيز والتموين. رغم بسالة هذا الجيش المعروفة، وقوة إرادته وعزمه وشجاعته التي برهن عنها في مواقع قتالية سابقة يظل ضعيفا أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية من دون شك وقد لا يتمكن من مقاومتها ودحرها بوسائله وعتاده المحدود. يبقى أن المقاومة الإسلامية لـ"حزب الله"، التي تكون في المواقع الخلفية تظل محافظة على كل إمكانياتها وعتادها، وقد لا تكون بحاجة بالضرورة في ظل السيناريو المقترح من الرئيس سليمان إلى التدخل إلا بعد مرور مدة من الزمن، أي بعد أن يكون قد قطعت الاشتباكات مراحلها الأقسى، فيكون تدخل "حزب الله" في المراحل القتالية الأخيرة للإجهاز بالضربات النهائية، قبل التدخل الدولي المعهود،وولوج مرحلة المفاوضات التي تلي عادة العمليات العسكرية. عندها وضمن هذا السيناريو تكون القوة الباقية على الأرض هي المتواجدة على طاولة المفاوضات، من دون الجيش اللبناني المنهك ومن دون الدولة اللبنانية الممثلة بهذا الجيش.

وهل نستغرب وضمن هذه "الستراتيجية الدفاعية" المقترحة أن يأخذ "حزب الله" دور الدولة بالكامل، ويكون الجيش آخر مؤسسات الدولة اللبنانية التي تقع في شباك "الستراتيجية الإيرانية".

☆ كاتبة لبنانية
maha.aoun@hotmail.com